في الذكرى الثالثة للاحتلال الأمريكي: كارثة العراق وبعض الأقلام الموتورة

محمود القصاب*

■ بعض تداعيات وافرازات الكارثة التي حلت بالعراق، هي أن الاحتلال الأمريكي الصهيوني، اضافة الى جرائمه المتعددة في هذا البلد قد أوجد أيضاً صوراً ونماذج «قبيحة» صارت تعرف بذيول أو أدوات للمحتل، من هذه النماذج السيئة تلك الجوقة من الكتاب والصحافيين الذين يقدمون خدماتهم الاعلامية والدعائية للاحتلال. ومن المؤسف أن عدد هؤلاء ليس بقليل، وشرورهم كثيرة، وهم منتشرون على امتداد الساحة العربية بما فيها ساحة البحرين. ويمكن تصنيف أو تقسيم هذه «الفئة» الى ثلاث مجموعات تصب جميعها في طاحونة المحتل الأمريكي، وتسهم في ترويج أكاذيبه.

المجموعة الأولى تضم زمرة من الصحافيين والكتاب «المتأمركين» من الذين يتنفسون «الهواء الأمريكي» وهم لا يخفون حماسهم ومساندتهم للعدوان على العراق وتأييد احتلاله دون مواربة، ولا ينتابهم شعور بالخجل من مواقفهم الصريحة والمعلنة، لذا تجدهم على استعداد دائم لتطويع أقلامهم وكتاباتهم بما يخدم صورة الاحتلال الأمريكي للعراق والدفاع عن سياساته والبحث عن مسوغات وتبريرات لكل جرائمه وفظائعه، ولكل هذه الأسباب فقد استحقوا ـ وبجدارة ـ لقب «المارينز العرب». والمجموعة الثانية هي التي تضم وتستوعب كل الأفراد والعناصر الذين يتنفسون «هواء الطائفية» ويحركهم هوى العصبية والمذهبية، وهؤلاء في كل الظروف والأحوال غير معنيين بالبحث عن الحق والحقيقة، وهم غير مؤهلين وليسوا على استعداد لسماع أو رؤية غير ما هم مقتنعون به، ويعانون عمى في البصر والبصيرة، وهو ما يقودهم دائماً الى الباس الحق بالباطل والانسياق وراء الغرائز الأمريكية الوحشية بوعي ومن دونه، وغالباً ما يستخدمون المفاهيم ذاتها والعبارات نفسها والأوصاف التي يتعامل بها المحتل في قضية العراق، فهي تسمي الاحتلال «تحريرا» وتدمير العراق «اعمارا» وتقسيمه طائفياً وعرقياً «ديمقراطية»، وتسمي المقاومة «ارهابا»، وكتاباتهم ومقالاتهم عموماً تنضح بالأحقاد والسموم.

أما المجموعة الثالثة في هذا «الثالوث السيئ» فهي في تصورنا الأكثر قبحاً وسوءاً، بل الأكثر خطورة أيضاً، نظراً للأسلوب المراوغ والمخادع الذي تستخدمه عند تغليف الكتابات بادعاءات وطنية وقومية كاذبة، والتخفي وراء شعارات غير صادقة حول معاداة المحتل، والتظاهر بالحرص على الشعب العراقي ومصلحته والتباكي على ما حل به من ويلات وفواجع، والادعاء بأن مواقفهم وكتاباتهم حول العراق والعدوان عليه واحتلاله مبنية ومرتبطة بوجود «نظام دكتاتوري» وأن الاحتلال قد مثل فرصة للتخلص منه واقامة البديل الديمقراطي الذي يحقق العدل والمساواة، ويؤمن عراقاً جديداً متطوراً كما يزعمون، وفي طريقة تناولهم للوضع الراهن في العراق بكل ما يحمله من كوارث ومآس يجسدون قمة الانتهازية والنفاق السياسي، وتنتاب المرء حالة من الذهول والغثيان وهو يتابع ما يكتبه هؤلاء ويحشون به أعمدة مقالاتهم، ويعجب من قدرتهم على التلون وسرعة التبدل في المواقف والمواقع والاستعداد النفسي والأخلاقي لديهم على نقل البندقية من كتف الى كتف بحسب الأهواء والمصالح الشخصية من دون أن يرف لهم جفن أو يتحرك عندهم وازع من ضمير، وهم يتحاملون على قيادة العراق قبل الغزو بهذا الأسلوب الفج والموتور، وتحميلها كل الرزايا الأخلاقية والخطايا السياسية من دون وجه حق، وترديد افتراءات وأكاذيب الغزاة نفسها بتبرير العدوان واستمرار الاحتلال، بالرغم من أن بعض الداخلين في هذه الفئة الضالة والمضللة لم يتركوا سانحة أو فرصة ـ قبل الغزو وسقوط النظام الوطني في العراق ـ الا اغتنموها من أجل مصالحهم الخاصة، والتي لم تكن الرحلات المتكررة الى بغداد في ذلك الوقت سوى الوجه الظاهر من تلك المصالح التي غابت وجعلتهم يكتشفون اليوم كذباً وزوراً أن النظام السابق كان قمعياً ودكتاتورياً، ولم يكن كذلك بالنسبة اليهم قبل سقوطه. ما نريد أن نخلص اليه هو أن جميع هذه «النماذج» بمختلف ألوانها ومشاربها ودوافعها تشكل اليوم ـ طوعاً أو كرهاً ـ بوقاً للمحتل الأمريكي وهي متوافقة معه في حجم معاداتها وكراهيتها للقوى القومية ورموزها المناضلة، وان اختلفت أسباب ودرجة الهوس والاندفاع الأعمى في هذه الكراهية.

ومع كل ما تحدثه هذه الفئات من ضرر واساءة الى القضايا القومية فانها في الواقع لا تمثل سوى ظاهرة شاذة ونشاز في تاريخنا السياسي والثقافي، وليسوا أكثر من حالة أو صورة مشوهة ومتعارضة مع الوعي والانتماء الصادق لتاريخ الأمة وعقيدتها وشخصيتها الحضارية. وهم لذلك موضع سخرية وازدراء أبناء هذه الأمة خاصة في هذا الظرف البالغ الخطورة الذي تتحدد فيه المواقف الصادقة من المسألة العراقية ومن الاحتلال والمقاومة العراقية التي لم تعد تحتمل أي تسويف أو تزييف، ولا تسمح بهذا التداخل الذي يشوه الوعي والفكر. نقول هذا ونحن نعيش هذه الأيام الذكرى الثالثة للغزو الأمريكي الصهيوني والطائفي الشعوبي للعراق، والعالم يراقب ويشهد الواقع المرير لهذا البلد العزيز، الواقع الذي يقدم الشواهد اليومية المتواصلة على حجم الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان العراقي، والدوس بأحذية الغزاة على قيم الحرية والديمقراطية المزعومة، واقع ليس فيه سوى صور الموت والدمار وتفجر كل النزعات والقيم المتخلفة مثل الطائفية والعشائرية والعرقية الانفصالية وغيرها من القيم الفاسدة التي تتعارض مع بناء دولة عصرية ومتطورة كما يروج المحتل وعملاؤه من القوى الطائفية والشعوبية، وبالرغم من كل هذه المشاهد المفجعة لا يزال أولئك الكتاب والصحافيون قابعين في مواقعهم ومتشبثين بمواقفهم القديمة والمسيئة، ولا يزالون يتحدثون عن «العراق الجديد» و«النموذج الديمقراطي» الذي يجب أن يكون قدوة لدول المنطقة، والنموذج هذا الذي يتحدثون عنه هو عبارة عن بلد غابت فيه الدولة وصار محطة لأوباش العالم من الغزاة واللصوص وقطاع الطرق، وتحول الى وكر للعصابات و«الميليشيات» و«فرق الموت الصولاغية»، وصار مرتعاً لجرائم الموساد والقوى الارهابية ولأجهزة المخابرات الصهيونية والايرانية تسرح وتمرح فيه من دون حسيب أو رقيب، ترسم فيه صورة العذاب والموت للعراقيين وتضع أسس تخريب وتقسيم العراق وسرقة ثرواته وتشويه تاريخه ومواقفه الوطنية والقومية. في ضوء هذه المشاهد والصور المأساوية التي يقذف بها واقع العراق المحتل وفي ظل حالات الظلم والحيف المتزايدة على الشعب العراقي الصابر والمغلوب على أمره، ومع كل مظاهر الخوف والرعب اللذين يطبقان على رقبته من كل الاتجاهات، في ضوء كل هذا من حقنا أن نتساءل مع كل الخيرين في هذا الوطن وفي هذا العالم وخاصة أن الاحتلال قد أكمل عامه الثالث، وأوغل في جرائمه النازية وأحقاده العنصرية ضد هذا البلد العربي وشعبه، نتساءل أين معايير العدل والانصاف؟ وأين قيم الفضيلة وشرف المهنة ومصداقية الكلمة والأمانة الصحافية؟ لماذا تختفي هذه القيم من قاموس هؤلاء الكتاب والصحافيين وتتوارى أمام جرائم المحتل الأمريكي وأعوانه من القوى العميلة؟ ولماذا يغيب العقل والضمير عن رؤية عراق اليوم الذي تقطع أوصاله والذي ليس فيه سوى الموت عنواناً ينتظر ويتوعد العراقيين في كل لحظة وفي كل زاوية؟ ومع كل هذا الحاصل فان تلك الأقلام المسعورة ما زالت تلوك بضاعتها القديمة، وما زالت النفوس المريضة مهووسة ومشحونة بأحقادها الدفينة على العراق وقيادته قبل الغزو والاحتلال، ولا نزال نرى ونسمع نفس الأراجيف والتخرصات من تلك الأقلام الساقطة التي تسهم في حملة التزييف والتضليل التي تمارسها الأجهزة الاعلامية والدعائية للمحتل. و

مع ادراكنا التام بأنه في ظل الوضع العالمي القائم لا مجال فيه للصدق والانسانية، ولا مكان فيه لقيم المروءة والشرف، وحيث تسود الولايات المتحدة الأمريكية باغراءاتها وجبروتها ومفاهيمها كقوة وحيدة قاهرة مستبدة، وفي ظل منطق القهر والعدوان والظلم الأمريكي الذي يفرض نفسه على الساحة الدولية، نقول مع ادراكنا لكل ذلك الا اننا على يقين ونؤمن أيضاً بأن التاريخ لن يتوقف عند هذه الحالة الشاذة من العسف والطغيان الأمريكي الصهيوني، وان ارادة ومقاومة الشعوب الحرة وتعاطف الأحرار والخيرين في هذا العالم مع هذه الارادة والمقاومة ومساندتها والوقوف معها بالكلمة الصادقة ـ وهو الحد الأدنى ـ سوف يعجل بانتصار الحق واندحار الباطل وعلو شأن الحقيقة، وهذا ما تتكفل به المقاومة الوطنية العراقية في الوقت الراهن من تعرية الاحتلال وهزيمته، وكشف زيف شعاراته وأكاذيبه، وادخاله في مأزق خطير وفشل ذرائعه، وسقوطه قانونياً وأخلاقياً بعد سقوط كل ذرائع الغزو على الصعيد الأمريكي الداخلي وعلى الصعيد العالمي، وباتت الحقائق ساطعة. ونحن هنا من أجل هذه الحقائق التي يحاول المحتل الأمريكي وأبواقه تجاهلها أو تغييبها، سوف نكرر ونعيد ما قد قلناه وكتبناه عشرات المرات، بل مئات المرات، وتناولته الأقلام الصادقة والنزيهة، ولا يتطلب منا هذا الواجب سوى استنطاق واقع العراق وكشف حجم المآسي والفواجع التي يتجرعها العراقيون اليوم في ظل الاحتلال وأعوانه من القوى الطائفية والشعوبية الحاقدة، ومقارنة هذا الوضع الكارثي مع ما كان موجودا وقائما قبل الغزو والاحتلال حتى مع وجود الحصار الظالم والعقوبات القاسية التي قد فرضت عليه منذ عام 1990، يوم شرعت الأمم المتحدة ذلك الظلم وقدمت الغطاء للعدوان ومهدت للاحتلال، فقد رأينا كيف استطاع العراق في أعقاب العدوان عليه في عام 1991 وما تعرض له من تدمير همجي لكل مقومات الحياة فيه، وبعد أن تمكن من القضاء على صفحة الغدر والخيانة القادمة من راء الحدود الشرقية، فقد استطاعت قيادة العراق في ذلك الوقت وفي زمن قياسي من بناء كل ما دمرته معاول العدوان وخربته أيادي الغدر والخيانة، وتمكن في فترة وجيزة من الحد من التأثيرات السلبية للحصار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وابتكر العديد من الوسائل والأساليب، وأبدع في العديد من المجالات، واستطاع أن يوفر الأمن والغذاء والدواء والكهرباء، وهو ما عجزت عنه دولة الاحتلال، دولة حقوق الانسان والديمقراطية المزعومة، التي جعلت المواطن العراقي يعيش الحرمان من كل هذه الخدمات الأساسية. وقد كان العراق في ذلك الوقت على وشك استعادة سيادته على أرضه وثرواته قبل أن تتمكن الادارة الأمريكية والقوى الصهيونية وحلفاؤهم من الأنظمة المتواطئة في توظيف أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) والشروع في التحضير للغزو والاحتلال الذي وقع في فجر 20 اذار (مارس) 2003، عندما أقدم التحالف الأمريكي ـ الصهيوني والقوى الطائفية على استخدام كل قواهم الشيطانية لاحتلال قلب العروبة ورأس حربتها. واليوم تؤكد الوقائع الحاصلة بعد مرور ثلاثة أعوام على الغزو، تؤكد مصداقية قيادة العراق وكذب وافتراء أعدائها، فكل الشواهد تثبت أن العراقيين كانوا صادقين في كل ما قالوه، ابتداء من مزاعم وجود أسلحة الدمار الشامل مروراً بالعلاقة المزعومة مع تنظيم القاعدة وصولاً الى أن حزب البعث الحاكم آنذاك قد أكد مراراً أن مخطط العدوان على العراق واحتلاله لن يخدم سوى الصهاينة وحلفائهم من القوى الطائفية والشعوبية والأنظمة المتواطئة معها.

كما أن قيادة البعث قد أعدت لمقاومة الاحتلال قبل فترة زمنية مناسبة وهيأت مستلزمات وادارة هذه المقاومة بأسلوب وطريقة فيها الكثير من الذكاء والتفرد، فقد كانت في قدراتها وخططها وتكتيكاتها مفاجأة للأصدقاء قبل الأعداء؛ بعكس ادارة بوش الغبية التي خططت للعدوان واستطاعت احتلال العراق واعتبرت هذا الأمر هو نهاية المطاف وهو ما أدخلها في ورطة قاتلة لا تعرف حتى الآن كيف السبيل للخروج منها. ان هذه المقارنة تقودنا حتماً وبالضرورة الى استرجاع صورة الدولة التي كانت قائمة قبل الغزو ومقارنتها مع الفوضى العارمة الحاصلة في الوقت الحاضر، مقارنة بين عراق الأمس وعراق اليوم أو ما تبقى منه، حيث تحولت الدولة فيه الى دولة عصابات للقتل والخطف والسرقة، ودولة الاعتقالات والسجون «الخاصة» و«العامة»، وجرى استبدال الكفاءة والخبرة والأهلية بالولاء والمحسوبية والمحاصصة الطائفية والعرقية والعشائرية، غاب وضاع القرار في أجهزة الدولة ومؤسساتها وتحولت الى «مقاه» و«صالونات» لعقد «الصفقات» المشبوهة والعقود الوهمية، وجرت تصفية كل الكفاءات والكوادر المهنية والطبية والعلمية، ولم يعد الطبيب أو المهندس أو المدرس أو العالم يأمن على حياته الا وهو في خارج العراق. الوزارات أصبحت مرتعاً للفسادين الاداري والمالي وعلى رأس المتورطين في هذا الفساد الرؤوس الكبيرة، وصار من غير الممكن ايجاد وظيفة أو تعيين حارس أو بواب أو توقيع معاملة بسيطة من دون وساطة أو تزكية سياسية أو طائفية أو عشائرية أو رشوة مالية.

وبسبب هذا الفساد جرت سرقة مليارات الدولارات وتم تهريبها الى جيوب أو بنوك في الخارج، لتستقر في حسابات من كانوا بالأمس في المعارضة وصاروا اليوم على رأس الحكم ممن يدعون الشرف والفضيلة والاستقامة، وكانوا يزعمون أن النظام السابق يبدد أموال الشعب العراقي. واذا ما انتقلنا الى صورة مأساوية أخرى لكشف حجم معاناة شعب العراق اليوم، لا بد من التوقف عند مأساة «الخدمات»، خاصة الكهرباء التي هي في الواقع لا وجود لها اطلاقاً، ويمكن تصور كيف يعيش العراقيون في صيف العراق اللاهب التي تصل درجة الحرارة فيه في الظل الى 65 درجة مئوية، ناهيك عن كوارث البيئة، وكيف تحولت كل مدن العراق وخاصة العاصمة «بغداد» الى مزابل ومرتع للنفايات والاشعاعات الملوثة.

أما عن قضية النفط والوقود فالحديث عنها يدمي القلب، فهذا البلد الغني صاحب أكبر مخزون من احتياطات النفط الذي يعوم على بحيرات من النفط الخام، يعيش فيه المواطن أزمة لا وجود لمثلها في أفقر دول العالم؛ فالعراقي اذا أراد شراء حاجته من الوقود عليه الانتظار ساعات طويلة ليحصل في نهاية الأمر على وقود مخلوط بالماء وبالمواد في السوق السوداء التي راجت بفعل أزمة الوقود التي أصبح المسئولون وعوائلهم على رأس ادارة هذه الأسواق من أجل تهريب النفط الى دول الجوار؛ وكلنا يتذكر كيف تصرف ذلك الوزير الطائفي لمعالجة أزمة النفط والوقود المستفحلة، عندما قام بتوقيع عقد نفطي مع ايران رهن بموجبه العراق وصناعاته النفطية بيد ايران الى الأبد. والواقع أن الحديث عن كوارث العراق في ظل الاحتلال وعملائه يمكن أن يكون بلا نهاية، فالعراقي يعاني الفقر والويلات والعذابات اليومية، وهو عاجز عن الحصول على ما يسد رمقه، في الوقت الذي يعيش فيه الوزراء الجدد والمسؤولون الحاليون في مساكن ومكاتب مبردة ووثيرة، ولا يخرجون منها الا الى السفر خارج العراق، ولا يجرؤ أحد منهم النزول الى الشارع. (انظر «القدس العربي» 2006/2/25م فصل من كتاب سيصدر عن بغداد بعنوان «بغداد بين الجد والهزل ـ انطباعات عائد من بغداد»). ان هدفنا من هذه التفاصيل والاسترسال في سرد الوقائع التي اشرنا اليها بخصوص معاناة العراقيين، انما أردنا في الحقيقة تذكير أولئك الذين لا يزالون سادرين في غيهم وعماهم وهم يتجاهلون هذه الحقائق بشكل متعمد من أجل الاستمرار في مواقفهم المخزية، وممارسة خداع الناس وبيعهم الأكاذيب والأوهام حول ما يسمى «بالعراق الجديد» و«الديمقراطي» و«النموذجي»، والمتاجرة بعذابات العراقيين لأسباب طائفية ولأغراض سياسية وحزبية ضيقة، ضاربين بعرض الحائط بكل صرخات واستغاثات هذا الشعب المظلوم الذي يتعرض الى ابادة حقيقية على يد النازيين الجدد وأتباعهم من قوى الموت والدمار. أما نحن فاننا على ثقة تامة بأن الاحتلال مهما طال فهو الى زوال وسوف تزول معه كل الصور والنماذج القبيحة التي أوجدها، ومنها من دون شك تلك الجوقة من كتاب البغي والعدوان الأمريكي.

الاسلاميون العرب: بين تشجيعهم على الديمقراطية ودفعهم الى التطرف

د. خالد شوكات*

■ النزعة الاقصائية ما تزال هي الطاغية في الفكر والسياسة العربيين، وعندما يقرر طرف ما سواء كان متربعا على كرسي الحكم، أو في المعارضة، أن يقصي خصما ما، عمليا أو نظريا، فانه لن يعجز أبدا عن اختلاق المبررات الايديولوجية والسياسية الكافية لتبرير ذلك الاستئصال او الافناء، لكن النتيجة كانت باستمرار مواصلة ذات التاريخ، القائم على «الغلبة والقهر»، والمتمسك بسيرة الأمة التي تجيء فتلعن أختها.

المشروع الديمقراطي العربي كما يجب أن يكون قطيعة مع واقع الطغيان والاستبداد الذي ميز طبيعة الحكم العربي الاسلامي قرونا، فانه يجب أن يكون ـ ولا يمكن أن يكون الا كذلك ـ قطيعة مع الفكر والممارسة الاقصائيين، فالديمقراطية ان لم تطمئن جميع التيارات والأحزاب على حقها في الوجود والحركة السلمية، فانها ستدفع أطرافا كثيرة الى مناصبتها العداء والعمل جاهدة على عرقلة مسارها.

تقرير مركز السياسة الخارجية الأمريكي الأخير، الذي صدر في شهر اذار (مارس) الماضي بعنوان «الديمقراطية، الارهاب والشرق الأوسط»، خرج في رأيي بخلاصة جيدة تؤكد صحة الأفكار الآنفة، والتي تنصح الراغبين في دعم الديمقراطية في المنطقة العربية باتاحة الفرصة أمام كافة التيارات والأحزاب والقوى السياسية للانخراط في العملية التعددية، وعدم استبعاد أو حرمان أي طرف ما دام هذا الطرف راغبا في الانخراط في هذه العملية، مهما كانت التقديرات الأولية غير ايجابية، أو تضمنت اشارات ظاهرية الى أنها عدو للديمقراطية.

التعامل الأمثل مع الاسلاميين العرب كان الموضوع الرئيس للتقرير الأمريكي، وخلافا ربما لتقدير ورغبة العديد من الساسة والمثقفين الليبراليين والعلمانيين في العالم العربي، وبحسب الخبراء الأمريكيين الذين ساهموا في صياغة وتحرير التقرير، فان الحركات الاسلامية ليست كلها من صنف واحد، على الأقل فيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية، وأنه من الأفضل عدم تصنيف الاسلاميين جميعا في خانة أعداء الديمقراطية.

منطلقات أصحاب التقرير الأمريكي برأيي صبت في اتجاه كسر الثنائية التي تعمل بعض الأنظمة العربية على ابقاء الادارة الأمريكية متبنية لها، والتي تؤكد على أن البديل الذي ستحمله رياح التغيير الديمقراطي في العالم العربي لن يكون سوى بديل أصولي قاتم، أكثر معاداة من أي طرف آخر للولايات المتحدة ومصالحها الضخمة في المنطقة، وأنه لا حل سوى غض الطرف على ممارسات هذه الأنظمة القمعية، خصوصا في ظل ضعف وهوان وعدم شعبية التيارات الليبرالية والعلمانية، التي شكلت البديل للأنظمة الديكتاتورية في مناطق أخرى من العالم استجد فيها تحول ديمقراطي.

واذا كانت الأنظمة العربية تدافع عن مصالحها واستمرارها في الحكم عندما تبذل مساعي حثيثة لتكريس هذه الرؤية الاقصائية على الصعيد الدولي، فان التيارات الليبرالية والعلمانية في العالم العربي، ستكون مخطئة تماما اذا ما كانت لديها أيضا قناعة مماثلة، تجعلها راضية بما تراه أهون الشرين، ملحة على التعامل بدورها على تعامل تعميمي خائف ويائس مع الظاهرة الاسلامية، مصغية في أعماقها الى الاتجاه الراديكالي داخلها، الذي يصور الحركات الاسلامية في مجملها، حركات تقية غامضة تبطن غير ما تظهر، وغير مؤهلة أبدا للاندماج في السياق الديمقراطي التعددي.

لقد أثبتت تجارب الحكم في العالم العربي، أنه ليس ثمة أسهل سياسيا وايديولوجيا من حل الاقصاء والاجتثاث، فهذا الحل يتطلب فقط عقلية أمنية مستعدة لممارسة سياسة الأرض المحروقة وتبرير كافة الجرائم والانتهاكات في حق خصم سياسي، غير أن هذا الحل هو في حقيقة الأمر حل مزيف وأناني لقضايا صعبة، تفلح أساليب البتر والكي في تأجيل النظر فيها، لكنها لا تفلح في ايجاد مخارج نهائية مفيدة لها، فاقصاء جبهة الانقاذ في الجزائر عن الحكم سنة 1992 على سبيل المثال، جمد النظر في قضية الاسلاميين لفترة، لكنه لم يجد حلا حقيقيا للقضية، وكذلك الأمر بالنسبة لدول عربية أخرى اتبعت وما تزال أساليب مشابهة، لربما أفلحت أنظمتها في كسر شوكة الحركات الاسلامية لحقبة من الزمن، لكنها عجزت بلا ريب عن انهاء الملف الاسلامي.

أن يملك المرء موقفا معاديا للدين ـ وهذا حق لأي شخص ـ لا يجب أن يعني استعداد ذلك المرء الى اعلان الحرب على الدين، وأن يكون لدى المرء تحفظات واعتراضات كثيرة وجوهرية على تيار سياسي معين يتخذ من الدين مرجعية، لا يجب أن يعني موافقة ذلك المرء على الايمان بأنه ليس ثمة حل غير شن حرب مقدسة على ذلك التيار، وتبرير جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية قد ترتكب بحقه.

واذا ما استسلم العقل العربي الليبرالي والعلماني لهذه الرؤية الاقصائية وهذا النوع من التحليل السياسي، فانه سيكون بذلك قد ساهم في تعميق المشكلة الاسلامية المطروحة بقوة، من خلال الدفع بأحد التيارات السياسية الكبرى الى اليأس والى مزيد من العنف والتطرف، في حين سيكون الأجدى والأنفع تشجيع هذه التيارات على مزيد من النقد والتغيير والمراجعة، وعلى مزيد من الاندماج في نسق مشترك يقوم على الايمان بفضائل الحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة والتباري على أساس البرامج السياسية وخدمة المواطنين والمصالح العامة، بديلا عن المزايدات والتشكيك في النوايا وخطاب الاقصاء المتبادل.

لقد أثبتت تجارب كثيرة، آخرها ما وقع في فلسطين والعراق، وقبل ذلك في المغرب واليمن والكويت والأردن، أنه بمقدور الاسلاميين الانخراط في عملية سياسية تعددية وديمقراطية قائمة على التعايش بين مختلف التيارات، وبامكان هذه التجارب أن تتعمم في مختلف البلدان العربية الأخرى، وأن يكون الاسلاميون من خلالها رافدا قويا من روافد التغيير الديمقراطي، وعاملا مساعدا على نجاح عمليات الاصلاح السياسي المرجوة، بعيدا عن سيناريوهات الانقلابات والمؤامرات والزلازل والبراكين التي يسعى البعض الى تصويرها تخويفا للخارج والداخل على السواء من المشاركة في التغيير أو مساندته.

انه ليس أسهل من العمل على اجتزاء العبارات واخراجها من سياقاتها النصية واللعب بمفرداتها لاثبات الحجة على طرف ما وبيان فساد نيته وبرامجه، كما ليس أسهل من نعت الاسلاميين جميعا بأنهم مصاصو دماء متلهثون للسلطة كفرة بالحرية أعداء للانسانية...الخ، غير أن الأصعب هو الدفاع عن لغة التعايش وخطاب التشجيع على النقد والمراجعة واعادة البناء والتأسيس لأوطان تسع جميع أبنائها على اختلاف تياراتهم ومشاربهم ورؤاهم، وشخصيا لا أملك تصور عالم عربي بدون اسلاميين أو قوميين أو يساريين أو ليبراليين، فاذا كان قدر العيش المشترك حتميا، فلماذا ندفع بتاريخنا في اتجاه مسار الاقصاء والافناء والتصفيات الجسدية؟

لقد وصلت حركة حماس الى السلطة، ولا أحسب أن حماس قد وضعت لنفسها برنامجا سريا يقضي بافناء التيارات الوطنية والعلمانية والليبرالية والقومية والمسيحية الأخرى، كما وصل الاسلاميون في العراق الى السلطة، ولا أحسب أن لديهم برنامجا سياسيا يهدف الى اقامة دولة ثيوقراطية تعلق على المشانق رؤوس الشيوعيين أو الأكراد أو الآشوريين مثلما فعل من قبل صدام والبكر وعارف.

وتقديري أن الاسلاميين قد يصلون غدا، في المغرب أو موريتانيا أو مصر أو سورية أو تونس الى السلطة، لكنهم لن يسعوا أبدا الى اقامة دولة دينية توتاليتارية قائمة على حزب واحد وتيار واحد وبرنامج واحد، وليس هذا الاعتقاد من باب السذاجة الفكرية أو السياسية أو الثقة المفرطة بالنوايا الحسنة، انما تقدير موضوعي ينطلق من قناعة بأن تاريخ الدول الدينية والشمولية قد ولى، وبأنه لن يكون أمام الاسلاميين الا طريق واحد لخدمة مرجعيتهم الفكرية والدينية والسياسية، وهو طريق الاندماج في المشروع الديمقراطي، تماما كما اقتنع المؤمنون المسيحيون واليهود والبوذيون وسائر أصحاب المرجعيات الروحية، بأنه ليس ثمة أفضل لهم لخدمة ايمانهم من دولة محايدة تضمن لهم ولغيرهم العيش بحرية وأمان وتسمح لهم ولغيرهم بحق الحركة والتعبير عن آرائهم والدعوة السلمية الى أفكارهم. انني أدرك أن الاسلاميين محل كره ومقت شديد لدى الكثير من أبناء التيارات الفكرية والسياسية العربية الأخرى، لكن المشاعر لا يجب أن تكون هي المحدد في بناء المستقبل، بل العقل والقيم الانسانية النبيلة هي التي يجب أن تحكم، والرأي عندي أن تشجيع الاسلاميين العرب لكي يكرروا نموذج أردوغان، خيرا من دفعهم الى أن يكونوا على غرار طالبان..ان الديمقراطية مشروع تعايش وتسامح بين التيارات والأحزاب والأديان والمذاهب والطوائف، لا مشروع اقصاء وتصفية وافناء.

* كاتب من تونس

الجعفري يقلب الطاولة على الطالباني!

رياض الحسيني*

ما من أحد ينكر مدى الهوة المفتعلة بين رئاسة الجمهورية العراقية التي اختزلت في الاونة الاخيرة بشخص زعيم القائمة الكردستانية السيد جلال الطالباني وبين رئاسة الوزراء التي يشغلها الدكتور ابراهيم الجعفري والمتنازع عليها بين الغرماء السياسيين جميعا. وما من احد ينكر بعد ان طفت الى السطح خلافات الرجلين حول «مطاطية» قانون ادارة الدولة وما تلاه من مواد الدستور والتي لم تتطرق الا بشكل موجز فيما يخص تنظيم العلاقة بين المنصبين السياديين، ففهم الطالباني لتلك العلاقة غير فهم الجعفري والشعب في موقف الذي لا حول له ولا قوة؟!

الحق يقال ان اساس الخلاف هو رفض الدكتور الجعفري تقديم «كركوك» على طبق من ذهب للاكراد كما كانوا يطمحون فعللوا رفضهم للرجل باخفاقه في الفترة السابقة متناسين ان الحكومة لم تكن حكومة اختيار الجعفري وانما «حكومة محاصصة حزبية وطائفية»، وبالتالي فمن غير المنصف تحميل الدكتور الجعفري كل الاخفاقات. الجميل في الامر ان في كل تلك المعمعة يقف انصار الدكتور الجعفري ومريدوه ـ وهم كثر طبعا ـ مدافعين عن الرجل وسياسته الحكيمة تقابلها محاولات متلاحقة ودؤوبة من الرئيس الطالباني لازاحة الرجل عن طريقه باي ثمن على حد وصف بعض انصار الجعفري. بينما لا يرد الجعفري على كل ذلك الا بكلمات تكتنفها الدبلوماسية في محاولة منه لاستمالة الاخر والتخفيف من حدة الهجوم على شخصه تارة وعلى ادائه تارة اخرى. والحق يقال ايضا ان بامكان الجعفري ازاحة الطالباني من طريقه لو اراد ولا يكلفه ذلك الا استمالة ثمانية اعضاء فقط من القوائم الاخرى من مجموع اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 275 عضوا للتصويت له باغلبية الثلثين كرئيس للحكومة وعدم التصويت لغريمه لاعتلاء منصب رئيس الجمهورية وهو ما لا يتسنى للسيد الطالباني فعله! وبالرغم من ذلك فلم يلجأ الدكتور الجعفري لهكذا فعل قد يكلف العراق الكثير لاحقا من المشاكل التي هو في غنى عنها ووفقا للحسابات الوطنية التي تتحكم بسياسية الائتلاف العراقي الموحد. وبالرغم من نزول قائمة الائتلاف عند المطالب المتكررة للسيد جلال الطالباني حول توسعة صلاحياته على حساب صلاحيات رئيس الحكومة الا ان ذلك لم يؤد فعله للتأثير عليه واستمالته او ثنيه عن قرار ازاحة الجعفري عن طريقه الامر الذي لم يبق امام اعضاء مجلس النواب وللخروج من عنق الزجاجة الا استبدال احد الرجلين. بيد ان الجعفري قد قدم ضمن اليات ديمقراطية سواء من داخل الائتلاف العراقي الموحد او من خلال صناديق الاقتراع من قبل ولذا فلا يمكن ازاحته عنوة. ووسط تعنت وتشدد من قبل القائمة الكردستانية حول شخص الجعفري برز الى السطح ما كان يخشاه البعض من دق اول مسمار في فرط عقد التحالف الستراتيجي بين قائمة الائتلاف والقائمة الكردستانية فيما هو اعطاء الضوء الاخضر لقائمة التوافق العراقية السنية في تقديم مرشحهم لرئاسة الجمهورية بدلا من السيد جلال الطالباني؟! هنا يمكن القول ان الدكتور الجعفري بطريقة وباخرى قد قلب الطاولة على غريمه وبدا المهاجم مدافعا بين ليلة وضحاها ليبدو السيد الطالباني على حد وصف المثل العربي الشهير «وعلى نفسها جنت براقش».

علل طبعا بعض اعضاء قائمة التوافق السنية خطوة جريئة وواثقة من هذا النوع وفي هذا الظرف العصيب من تشكيل الحكومة بان غالبية الشعب العراقي هم من العرب وبالتالي فان رئاسة الجمهورية من حقهم. اما القائمة الكردستانية فاكتفت بالاستناد الى انهم ثاني اكبر كتلة برلمانية وبالتالي فان المنصب من حقهم مثلما يضمن الدستور حق الائتلاف العراقي الموحد الاحتفاظ برئاسة الوزراء باعتبارهم اكبر كتلة برلمانية! لكن هل يصمد هكذا رأي امام كتلة «مرام» لو ارادت الاخيرة تقديم مرشحها لرئاسة الجمهورية باعتبارها ثاني اكبر كتلة بعد الائتلاف خصوصا لو علمنا ان عدد اعضائها لا يقل عن 88 وهو ما يفوق عدد اعضاء القائمة الكردستانية والذين لا يتجاوز عددهم 54 عضوا في احسن الظروف؟! هنا يكون امام القائمة الكردستانية امر من امرين:

الاول: العدول عن المطالبة باقصاء الجعفري من منصب رئاسة الوزراء وهو المرجح طبعا للحفاظ على منصب رئاسة الجمهورية.

الثاني: المضي بمشروع فك التحالف الستراتيجي مع الائتلاف العراقي الموحد والتفريط بمنصب رئاسة الجمهورية والاستعاضة عنه بمنصب رئاسة البرلمان وهو ما يرفضه الاكراد. فمن وجهة نظر الاكراد ان قبولهم بمنصب رئاسة البرلمان يجعلهم في موقع الضعيف فضلا عن انه منصب تشريفي اكثر منه مشاركة فعلية في صنع القرار السياسي للبلد وهو ما يطمح الاكراد لحيازته في عراق ما بعد الدكتاتورية، وهذا من حقهم طبعا شريطة الاحتكام الى القانون وليس الى الرغبات الشخصية لرؤساء القوائم.

هذا اذا اصرت قائمة التوافق السنية على مطلبها ولم تكن ترجو من وراء ذلك حصد المزيد من الحقائب الوزارية خصوصا لو علمنا ان ما يقابل المنصب السيادي وزارتين على الاقل ان لم يكن ثلاث. اما لو اصرت القائمة الكردستانية على رفض كلا الفرضيتين فلا يكون امامها الا اغلاق حدود المحافظات الثلاث (دهوك ـ اربيل ـ السليمانية) واعلان «دولة كردستان» من طرفهم فقط من دون الرجوع الى الشرعية الدولية ولا الى الحسابات الاقليمية والدولية وهو امر لا اعتقد ان تلجأ اليه القائمة، فالاكراد يعون جيدا ان العواقب ستكون وخيمة في اتخاذ قرار خطير من هذا النوع.

* كاتب صحافي وناشط سياسي عراقي مستقل
www.riyad.bravehost.com

كلمة سواء بحق مقابلة «العربية» للرئيس مبارك

حمدان حمدان *

■ لن نلج ثنائية مانوية في الموقف من الرئيس المصري، بما يتعلق بمقابلة السيدة جيزيل خوري صاحبة البرنامج الاسبوعي في فضائية «العربية».

لن نقول بأنه كان على حق او باطل، خلال ساعة حوارية في محاور ثلاث، مصر والعراق وفلسطين.. وهي لا تحتمل التماثل في التحليل. لكن الملاحظ يلمس من خلال التمعن والفرز، بأن المراحل التي يتحدث عنها الرئيس المصري، هي اما ان تكون من الماضي او ان تكون في سياق الحاضر الذي يحق للرئيس ان يتنصل من مسؤولياته، اما الماضي الذي يغطي عقدي الثمانينات والتسعينات فان الرئيس المصري، يستثمر ض